Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية العدد (104) المجلد (1) حزيران 2025

ردود أبي حيان في الأسماء عند الدارسين العراقيين في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت:745ه)"

م.م. يحيى عباس محمد كاظم أ.د. إبراهيم رحمن حميد الأركي
جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية

Email:yahya.a.m.k93@gmail.com
Profibraheemaa@yahoo.com

Published: 1- 6-2025

Keywords: ردود، أبي حيان، الدارسين العراقيين، البحر المحيط

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Abstract

This study focuses on the grammatical refutations made by Abū Ḥayyān in his exegetical work Al-Baḥr al-Muḥīṭ, specifically as addressed by Iraqi researchers, in response to his predecessors among exegetes and grammarians—especially al-Zamakhsharī and Ibn ʿAṭiyya. Abū Ḥayyān frequently refuted these scholars, along with others such as al-ʿUkbarī and al-Ḥūfī. The study demonstrates that Abū Ḥayyān's approach to syntactic issues was characterized by clarity and simplicity, avoiding artificial interpretations and undue complexity. He distanced himself from contrived grammatical analyses of Qur'anic expressions, favoring the most eloquent and plausible interpretations rather than rare or anomalous ones. This research is confined to Abū Ḥayyān's refutations concerning nouns only, based on selected examples for analytical study

الملخص

يُعنى هذا البحث بدراسة ردود أبي حيان النحوية في تفسير (البحر المحيط) – من خلال ما كتبه الباحثون العراقيون– على من سبقه من العلماء من مفسرين ونحويين ولا سيما الزمخشري، وابن عطية، فقد كثرت ردود أبي حيان على هؤلاء فضلًا عن علماء آخرين أمثال العكبري، والحوفي، وبين البحث أنَّ أبا حيان في معالجته للمسائل النحوية وعرضها كان يبعد عن التكلف والتمحل والتعقيد، إذ كان يُصرف نظره عن أعاريب القرآن الكريم المتكلفة، وكان يحمله على أحسن الوجوه وأفصحها ولا يحمله على الشاذ والقليل والنادر، وقد اقتصرت دراستنا لهذه الردود على الأسماء فقط معتمدين على نماذج منها للدراسة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، محمد النبي الأمين، وعلى آله وأصاحبه ومن والاهم وتبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

هذا البحث الموسوم بـ(**ردود أبي حيان في الأسماء عند الدارسين العراقيين في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت:745هـ)** سيُعنى بإبراز الجهود النحوية للباحثين العراقيين في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، وهذا يعني: أنَّنا سنصف ونحلل جهود هؤلاء الباحثين؛ لنستطيع أن نقف على الجهد الذي بذله هؤلاء الباحثون، وأوجه التشابه والاختلاف بينهم، كونهم اعتنوا عناية فائقة بهذا الجانب، ودرسوا الكثير من المسائل التي تندرج تحته، وهذه محاولة اخترناها لتكون إجراءً عمليًا تحليليًا ووصفيًا لهذه الجهود في تفسير أبي حيان، واقتضى البحث أن يشتمل على مقدمة وثلاثة مطالب، الأول: ردوده في المرفوعات، الثاني: ردوده في المنصوبات، والثالث: ردوده في المجرورات، ثم خاتمة لأهم ما توصلت إليه من نتائج تليها قائمة بثبت المصادر والمراجع.

ردود أبي حيان في الأسماء

درس عدد من الباحثين العراقيين ممن عنوا بدراسة تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي الردود النحوية في الأسماء وجاءت على النحو الآتي:

المطلب الأول: ردوده في المرفوعات.

شملت ردود أبي حيان في الأسماء المرفوعة على المبتدأ والخبر، وهي على النحو الآتي:

1. **المبتدأ**:

يعد المبتدأ من الأسماء العاملة وقد اختلف النحاة في رافعه، ولهم في ذلك حديث يطول بنا المقام إن أتينا على ذكره مفصلًا، لذا نكتفي بالقول إنَّ من النحاة من جعله مرتفعًا بالعوامل اللفظية غير الزائدة،

وجعله آخرون مرتفعًا بالابتداء، والابتداء عامل معنوي، وأما عند الكوفيين فهو مرتفع بالخبر، والخبر مرتفع بالمبتدأ فهما مترافعان[1]، نكتفي بهذا القدر رغبة في عدم الإطالة.

ومن المسائل التي أوردها باحثونا في هذا المجال هو ما أشار الباحث (أحمد خضير عباس علي) إلى أنَّ أبا حيان ردَّ قول ابن عطية في جواز مجيئ (كيف) في موضع رفع بالابتداء، وجاء ذلك في قوله تعالى: (**انظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ۖ وَكَفَىٰ بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا**) [النساء:50]، إذ بين الباحث أن ابن عطية ذهب إلى صحة أن تكون (كيف) في موضع رفع بالابتداء، والخبر يكون في قوله: (يفترون)[2]، وردَّ أبو حيان على ابن عطية قوله هذا ووجده فاسدًا على تقدير، ولم يذهب إليه أحد؛ لأن (كيف) ليست من الأسماء التي يجوز الابتداء بها، ولو كانت كذلك ما جاز أن تكون (كيف) مبتدأ في هذا التركيب، قال أبو حيان: ((لأنه ذكر أن الخبر هي الجملة من قوله: يفترون، وليس فيها رابط يربط هذه الجملة بالمبتدأ، وليست الجملة نفس المبتدأ في المعنى، فلا يحتاج إلى رابط))[3].

يفهم من قول أبي حيان هذا أن وجود الرابط في هذا التركيب أو في الآية المباركة هو قرينة هامة توصل إلى بيان سلامة ذلك التركيب وصحة المعنى النحوي الذي وردت فيه الآية المباركة.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ ابن عطية لم يكن يجزم بأن تكون (كيف) في موضع رفع بالابتداء، بل هو أجاز في أحد الوجهين أن تكون (كيف) في موضع رفع بالابتداء، ولكنه أجاز أن تكون في الوجه الآخر يكون قول (كيف) في موضع نصب بقوله: (يفترون)، فهو منتصب عنده في هذا الوجه على الحال، والعامل فيه (يفترون)[4]، وقد وافقه في ذلك أبو حيان، إذ قال: ((أما قوله: يصح أن يكون في موضع نصب بـ(يفترون) فصحيح على ما قررناه))[5].

فمحل الشاهد هو أنَّ أبا حيان رد على ابن عطية في أحد قوليه وليس في كلهيما، ورده كان في وجه الرفع على أنه مبتدأ، ولكنه استصوب الوجه الآخر وهو وجه النصب على الحال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان على الباحث (أحمد خضير عباس علي) أن يشير إلى كتاب ابن عطية وهو (المحرر الوجيز) عند إيراد قوله الذي رد عليه أبو حيان، ولكنه أخذ كلام ابن عطية من البحر ولم يرجع إلى كلام ابن عطية ليتحقق من صحة ما ذهب إليه ابن عطية، وقد خرجناه نحن من مظانه.

وأشارت الباحثة (نور علي عزيز عبد الخفاجي) إلى أن (كيف) عند النحاة اسم استفهام، يستفهم به على حال الشيء وهيئته نحو: كيف أنت؟ وكيف وجدت علم النحو؟ [6]،وقد حددوا المواقع الإعرابية لـ(كيف)، فذكروا أنها تقع خبرًا نحو: كيف أنت؟ وكيف كانت؟ وكيف ظننت زيدًا؟ وتقع حالًا، نحو: كيف جاء زيدٌ، أي: على أي حالة جاء زيدٌ[7]، ويرى ابن هشام أنها تقع مفعولًا مطلقًا، وذكر من ذلك قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ) [الفيل:1]، فـ(كيف) في هذه الآية ونحوها مفعول مطلق، إذ المعنى: أيّ فعلٍ فعلَ ربُّكَ؟[8].

ولا يصح أن تقع مبتدأ عند النحاة ولعل سبب ذلك هو أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة[9]، و(كيف) تكون نكرة، والدليل على أنها نكرة هو جوابها دائمًا ما يأتي نكرة [10].

إلا أن هناك من يرى أن (كيف) قد ((تسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما في قول بعضهم: انظر إلى كيف يصنع زيد أي إلى الحال التي يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها))[11].

ويبدو من خلال قراءتنا لهذا النص أن قوله (كيف) هنا لم يسلب معنى الاستفهام، بل جاء بمعنى الاستفهام المجازي الذي يأتي لأغراض بلاغية متعددة كالتعجب أو الإنكار أو تعظيم الشيء.

وقد أبدت الباحثة (نور الخفاجي) رأيها عن رد أبي حيان على ابن عطية وكانت الباحثة قد نقلت قول أبي حيان في بداية المسألة عندما رد على ابن عطية ولكننا اكتفينا بما ذكرناه عند الباحث (أحمد خضير عباس علي) لئلا نكرر القول نفسه ثانيةً إذ قالت: ((ولو صح اعتبار (كيف) مبتدأ على معنى (الكيفية)، فإن هذا لا يصح؛ لأن جملة الخبر (يفترون) التي ذكرها ابن عطية تخلو من رابط يربطها بالمبتدأ، وليس هي نفس المبتدأ في المعنى لتستغني عن الرابط))[12].

فهي بذلك ترجح رد أبي حيان على ابن عطية بأن (كيف) لا يصح أن يكون في موضع رفع بالمبتدأ، بل في موضع نصب على الحال، فنراها تميل إلى رأي أبي حيان في هذه المسألة.

وما ذهبت إليه الباحثة في عد (كيف) ليس مبتدأ كان راجحًا وصائبًا؛ لأنه ليس هناك رابط يربط جملة (يفترون) التي عدها ابن عطية خبرًا لـ(كيف) ولو سلمنا أنها تخلو من الرابط فإنها ليست هي المبتدأ بالمعنى حتى يمكن ربطها بما قبلها بدون رابط أو يمكن الاستغناء عنه، ونقول إن (كيف) في موضع نصب على الحال كما ذهب إلى ذلك أبو حيان وكما رجحته الباحثة (نور الخفاجي)، والعامل في (كيف) هو قوله (يفترون) و(كيف) متعلقة بهذا العامل، والمعنى: على أي حال أو في أي حال يفترون عليه تعالى الكذب، والمراد هنا: هو شناعة تلك الحال وكمال فظاعتها، وإنَّ الجملة (يفترون على الله الكذب) في محل نصب بعد نزع الخافض (والنظر) متعلق بها، وهو تعجب ، وتنبيه على أن ما ارتكبوه متضمن لأمرين عجيبين موجبين للتعجب وهو أنهم ادعوا الاتصاف بما هم متصفون بنقيضه، وافتراؤهم على الله تعالى الكذب، لذلك وجّه النظر إلى كيفيته تشديدًا للتشنيع وتأكيدًا للتعجيب والتصريح بالكذب، مع أن الافتراء لا يكون إلا كذبًا للمبالغة في تقبيح حالهم[13].

2. **الخبر**:

كما اختلف النحاة في رافع المبتدأ اختلفوا أيضًا في رافع الخبر، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: وهو المعزو إلى الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنَّ رافع الخبر هو المبتدأ، والظاهر أن هذا رأي سيبويه، إذ قال: ((المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده))[14]، فالعامل إذن هو لفظي هنا.

الثاني: أن العامل في الخبر معنوي، ولكن هذا الرأي مردود؛ لأنَّ أقوى العوامل اللفظية هو الفعل لا يعمل رفعين، فالمعنوي أولى بأن لا يعمل ما لا يقوى عليه أقوى العوامل، وممن ذهب إلى أن العامل معنوي هو الأخفش، وابن السراج، والرماني[15].

الثالث: ذهب ابن السراج إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعًا أي أن العامل هنا (لفظي ومعنوي) قال ابن السراج: ((وهما مرفوعان أبدًا فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا))[16].

من المسائل التي أوردها باحثونا في هذا المجال هو ما ذكره الباحث (ثامر إبراهيم ظاهر عبد الله الدليمي) من أن أبا حيان ردَّ على الزمخشري في جعل (آثم) في قوله تعالى: (وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ۗ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) [البقرة:283]، خبرًا مقدمًا، و(قلبه) مبتدأ مؤخرًا والجملة في موضع خبر (إنَّ)[17].

وقد رد أبو حيان ما أجازه الزمخشري بقوله: ((وهذا الوجه لا يجيزه الكوفيون))[18]، ونرى أن سبب منع الكوفيين لهذا الوجه عندهم هو أنه: ((لا يعودُ عندَهم الضميرُ المرفوعُ على متأخرٍ لفظاً، و «آثمٌ» قد تَحَمَّل ضميراً لأنه وَقَع خبراً، وعلى هذا الوجهِ فيجوزُ أن تكونَ الهاءُ ضميرَ الشأن وأَنْ تكونَ ضميرَ «مَنْ»))[19].

ويبدو أن الخلاف في هذه المسألة راجع إلى تفسير الضمير (الهاء) في (إنه) فـ(إذا قدر ضمير (إنه) للشأن لزم كون (آثم) خبرًا مقدمًا و(قلبه) مبتدأ مؤخرًا، ((إذا قدر ضمير إنَّه للشأن لزم كون آثم خَبرًا مقدما وَقلبه مبتدأ مُؤخرًا وإذا قدر رَاجعا إِلى اسم الشَّرط جازَ ذلك وأَن يكون آثم الخبر وقلبه فَاعل بِهِ))[20].

لأنَّ ((ضمير الشأن لا يُفسَّر إلا بجملة، واسم الفاعل مع فاعلِه عند البصريين مفرد، والكوفيون يجيزون ذلك))[21]، أي أنه عند الكوفيين يجوز أن يقوم مقام جملة.

وقد أشار الباحث الدليمي أن هذا يمكن أن يكون السبب الذي دعا الزمخشري إلى توجيه الآية وجعل قوله (آثم قلبه) جملة خبرها مقدم على المبتدأ، وهو بهذا لم يخرج عن مذهب البصريين ، فلا يلزمه رد أبي حيان بمتابعته للكوفيين[22].

يفهم من كلام الباحث الدليمي أنه موافق للزمخشري في توجيه الآية المباركة، إذ إن الزمخشري ذهب مذهب البصريين في ذلك.

وإذا ما لاحظنا الباحث (عادل صالح علاوي الجبوري) فإننا نجده ينحا منحا آخر عن الذي ذهب إليه الباحث (ثامر الدليمي) في توجيه الآية المباركة ويمكن أن نسميه وجهًا آخر تحتمله الآية الكريمة،

فقد ذكر الباحث أن ابن عطية قال في توجيه هذه الآية: ((ويجوز أن يكون ابتداء – يقصد آثم– وقَلْبُهُ فاعل يسد مسد الخبر، والجملة خبر إنَّ))[23].

وقد رد أبو حيان ما أجازه ابن عطية، قائلًا: ((وهذا لا يصح على مذهب سيبويه وجمهور البصريين، لأن اسم الفاعل لم يعتمد على أداة نفي ولا أداة استفهام، نحو: أقائم الزيدان؟ وأ قائم الزيدون؟ وما قائم الزيدان، لكنه يجوز على مذهب أبي الحسن، إذ يجيز: قائم الزيدان، فيرفع الزيدان باسم الفاعل دون اعتماد على أداة نفي ولا استفهام))[24].

وبين الباحث الجبوري أنَّ هذا الوجه الذي أجازه ابن عطية وردده أبو حيان هو ما أجازه قبله مكي القيسي، إذ يقال: ((ويجوز أن ترفع آثما بالابتداء وقلبه بفعله ويسد مسد الخبر والجملة خبر (إنَّ) ويجوز أن تجعل آثما خبر إنَّ))[25].

ونرى أنَّ الظاهر مما ذهب إليه ابن عطية يدل على ترجيحه لمذهب الكوفيين والأخفش من البصريين، فهم يجوزّون أن يكون اسم الفاعل عاملًا من دون أن يعتمد على نفي أو استفهام، لذا فقد أعرب (آثم) هنا مبتدأ وجعله عاملًا في قوله (قلبه) الذي صار فاعلًا لـ(آثم) سد مسد الخبر، وهناك أمر آخر وهو أنه قد أصبح لدينا شاهدان في المسألة:

الأول: ما ذكره الباحث (ثامر الدليمي) وهو الوجه الذي قال به الزمخشري ورده أبو حيان وهو أن يكون (آثم) خبرًا مقدمًا، و(قلبه) مبتدأ مؤخرًا.

الثاني: هو ما ذكره الباحث (عادل الجبوري) وهو الوجه الذي قال به ابن عطية ورده أبو حيان وهو تجويز ابن عطية أن يكون (آثم) مبتدأ، و(قلبه) فاعلًا سد مسد الخبر والجملة خبر (إنَّ).

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الباحث (عادل الجبوري) لم يرجح أي من الآراء عكس الباحث (ثامر الدليمي) الذي رجح كفة الزمخشري على أبي حيان في رفض الرد عليه.

وهناك وجهان آخران قيلا في هذه المسألة لكنَّ الباحثينِ لم يتطرقا إليهما، يمكن جعلهما وجهًا ثالثًا ورابعًا.

فالوجه الثالث: هو أن يكون (آثم) خبر (إنَّ) وهو اسم فاعل، و(قلبه) فاعلًا لاسم الفاعل.

والرابع: وهو أيضًا تجويز ابن عطية أن يكون (قلبه) بدلًا من الضمير المرفوع المستكن في (آثم) وهو بدل بعض من كل، وهذا الرأي لمكي بن أبي طالب[26]، واتبعه على ذلك ابن عطية إلا أنَّ أبا حيان نسب هذا الرأي لابن عطية[27].

وفي ختام المسألة نقول: كان على الباحثين اللذين ذكرا المسألة أن يبينا موقف أبي حيان من التوجيه الإعرابي لهذه المسألة، فهم لم يذكرا ذلك، وإنما اكتفيا بذكر ردوده على الزمخشري وابن عطية،

ونحن نذكر ترجيح أبي حيان الذي رجح الوجه الثالث وهو كون (آثم) خبر (إنَّ) و(قلبه) فاعلًا لاسم الفاعل، فذكر أن هذا الإعراب هو الوجه[28].

وموقفه من الزمخشري نلاحظ أنَّ أبا حيان هنا كان يحتكم إلى الصنعة في تضعيف ما أجازه الزمخشري معتمدًا على ما منعه الكوفيون، وأما موقفه من ابن عطية فإنه أيضًا احتكم إلى الصناعة أو الصنعة النحوية في عدم إجازته ما أجازه ابن عطية معتمدًا على ما اشترطه البصريون من وجوب اعتماد اسم الفاعل المجرد من (أل) في عمله في ما بعده.

المطلب الثاني: ردوده في المنصوبات.

شملت ردود أبي حيان في المنصوبات، المفعول به والمفعول المطلق، وجاءت على النحو الآتي:

1. **المفعول به:**

قال الجرجاني في حده: ((هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بها، أي بواسطة حرف الجر، ويسمى أيضًا: ظرفًا لغوًا، إذا كان عامله مذكورًا، أو مستقرًا، إذا كان مع الاستقرار أو الحصول مقدرًا))[29].

واختلف النحاة في ناصب المفعول به على أقوال منها: إن البصريين يذهبون إلى أن ناصبه هو عامل الفعل أو شبهه، ويرى هشام بن معاوية الضرير (ت209هـ) أن ناصب المفعول به هو الفاعل، وأما الفراء فيرى أن ناصبه هما الفعل والفاعل معًا[30]، في حين عد ابن الوراق ما ذهب إليه الفراء خطأ؛ معللًا ذلك بأن الفعل مستقر العمل في الفاعل، وإذا كان كذلك وجب أن يكون عاملًا في المفعول أيضًا؛ لأن الفعل بمجرده لا يصح أن يعمل في المفعول، فإن قال قائل: (ضرب عمروٌ زيدًا) لم يصح أن يعمل الفاعل في المفعول؛ لأن كليهما اسم[31]، والصحيح أن ناصب المفعول به هو الفعل وحده[32].

ومن المسائل التي أوردها باحثونا في هذا المجال هو ما ذكره الباحث (أحمد محسن أحمد) من أنَّ أبا حيان رد على الزجاج الذي ذهب إلى أنَّ (صراطك) الوارد في قوله تعالى: (قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ)[الأعراف:16]، منصوبًا على نزع الخافض، والخافض هو (على)، وذكر أنه لا اختلاف بين النحاة في حذف (على) ومثل لذلك بقوله: ((ضربَ زيدٌ الظهرَ والبطن))[33]، معناه على الظهر والبطن.

وبين الباحث أن أبا حيان فسر هذا المثال بمعنى (على الظهر والبطن)، واعترض عليه بأن اسقاط حرف الجر لا ينقاس في مثل هذا، فلا يقال: (قعدتُ الخشبة)، قاصدًا بهذا (على الخشبة)[34].

وأعربه أبو حيان مفعولًا به بتضمين الفعل (لأقعدن) معنى (لألزمنَّ)، فيكون متعديًا بنفسه، إذ قال: ((والأولى أن يضمن لأقعدن معنى ما يتعدى بنفسه فينتصب الصراط على أنه مفعول به والتقدير لألزمنَّ بقعودي صراطك المستقيم))[35].

وأعربه الفراء منصوبًا على نزع الخافض، قال: ((المعنى– والله أعلم–: لاقعدنَّ لَهُمْ عَلَى طريقهم أو فِي طريقهم. وإلقاء الصفة من هَذَا جائز كما قَالَ: قعدت لك وجه الطريق، وَعَلَى وجه الطريق لأن الطريق صفة فِي المعنى، فاحتمل ما يَحْتَمِله اليوم والليلة والعام إِذَا قيل: آتيك غدًا أو آتيك فِي غد))[36]، ويقصد الفراء بالصفة في نصه هذا (الظرف) فالمعروف أن الكوفيين يطلقون على الظرف (الصفة) وعلى رأسهم الفراء.

وأكد الأخفش نصبه أيضًا على إسقاط حرف الجر، والتقدير عنده: على صراطك، ومثل لذلك أيضًا بقوله (توجه مكة) أي: إلى مكة[37]، ووافقه النحاس واستشهد بقول الشاعر[38]:

لـــذٍّ بهــز الكــف يَعْســلُ مَتــنُه فيــه كما عســلَ الطـريقَ الثعـلبُ

يريد: عسل في الطريق[39]، وممن نصبه على حذف (على) أيضًا مكي القيسي[40]، والبغوي الذي جعل المعنى: ((لأجلسن لبني آدم على طريقك القويم وهو الإسلام))[41].

ووافقهم كذلك ابن مالك، إذ قال: ((والأصل: على صراطك المستقيم))[42].

في حين ذكر الباحث(أحمد محسن أحمد) أن السمين الحلبي ضعَّف وجه النصب على إسقاط حرف الجر، وعدَّه شاذًا من الضرورات الشعرية، وضعف وجه النصب على الظرفية بإسقاط حرف الجر (في)، إذ قال: ((وهذا أيضاً ضعيف؛ لأن (صراطك) ظرفُ مكانٍ مختصٌّ، والظرف المكاني المختص لا يصل إليه الفعل بنفسه بل بـ(في)، تقول: صليت في المسجد ونمت في السوق. ولا تقول: صَلَّيْتَ المسجد، إلا فيما استثني في كتب النحو، وإنْ ورد غير ذلك كان شاذاً كقولهم (رَجَع أدراجَه) و (ذهبت) مع (الشام) خاصة))[43].

والوجه الثالث الذي ذكره السمين الحلبي أنه منصوب على المفعول به؛ لأنه الفعل قبله (لأقعدن) قد تضمن فعلًا متعديًا هو (لألزمن)، والتقدير: لألزمن صراطك المستقيم بقعودي عليه[44]، والظاهر أن السمين لم يقل صراحة أنه رجح هذا الوجه لكنه حينما رد الوجهين السابقين على هذا الوجه وعدم رده هذا الوجه يتبين أنه استحسن هذا الرأي وإن لم يقل به صراحة، فهو بهذا موافق لأبي حيان.

ويتبين مما تقدم أن نصب المفعول به وهو قوله (صراطك) فيه ثلاثة أوجه هي:

1. أنه منصوب على إسقاط الخافض، وهو مذهب جمهرة من النحاة والتقدير: لأقعدنَّ لهم على صراطك المستقيم.
2. أنه منصوب على الظرف، والتقدير: لأقعدنَّ لهم في صراطك.
3. أنه منصوب على المفعول به بتضمين الفعل (لأقعدنَّ) معنى الفعل (لألزمنَّ) لذا فإن الفعل نصب المفعول بنفسه، والتقدير: لألزمن صراطك المستقيم بقعودي عليه.

فالباحث (أحمد محسن أحمد) رجح قول أبي حيان بنصب (صراطك) بالفعل (لأقعدنَّ) بنفسه من دون تعديته بوساطة، إذ قال: ((لعل الوجه الراجح – والله أعلم– هو النصب بتضمين معنى فعل.... وهذا من باب حمل إعراب القرآن الكريم على أحسن وجه يؤدي المعنى، وحمل إعرابه على وجه قوي أولى من حمله على وجه شاذ، وأما الوجهان الآخران فلا أميل إليهما لشذوذهما مع أن كثيرًا من النحاة والمفسرين ذكروهما))[45].

وما ذهب إليه الباحث هو الذي نرتضيه في ذلك، وذلك لأن حمل الآية على ظاهرها أولى من الحذف كما أن التضمين أقوى من الحذف لذلك كان التقدير مع التضمين أقوى من التقدير على حذف حرف الجر، فتأويل الكلام على معنى التضمين يزيد العبارة بيانًا فضلًا عن فإن الكلام يبقى كما هو من غير نقص ولا زيادة في التقدير، وهذا ما رأيناه في تضمين (لأقعدنَّ) معنى الفعل (لألزمنَّ) فكان التقدير واحد عند التضمين، بخلاف اسقاط حرف الجر أو النصب على الظرفية، فهذان الوجهان يجعلاننا ندخل في تأويلات وتقديرات لا طائل تحتها.

وهناك أمر مهم وهو أن حذف حرف الجر يحذف قياسًا مع (أنْ، وأنَّ، وكي)، نحو: قوله تعالى: (پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ) [ق:2]، فحذف حرف الجر مع (أنْ) قياسًا، والتقدير: من أن جاءهم منذر منهم[46].

والآية التي هي شاهدنا في هذه المسألة لم يأتِ فيها أحد الأحرف التي ذكرناها حتى يمكن أن نقول أن (صراطك) منصوب على حذف حرف الجر، لذا كان التضمين أدل معنى من الوجهين الآخرين فباب التضمين أوسع من تعدي الفعل بوساطة حرف الجر ونحوه[47]، وكذلك فإن نصبه على الظرفية المكانية نرفضه جملًا وتفصيلًا؛ لأنَّ الصراط ظرف مكان مختص، وظروف المكان المختصة لا يصل إليها الفعل إلا بواساطة حرف الجر[48]، فدل على أن نصب (صراط) على التضمين أولى من الوجهين الآخرين.

2. **المفعول المطلق**:

يقول ابن جني في هذا الباب: ((واعلم أن المصدر كل اسم دل على حدث وزمان مجهول وهو وفعله من لفظ واحد والفعل مشتق من المصدر فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلة فهو منصوب تقول قمت قياما وقعدت قعودا))[49].

فالمفعول المطلق، ما ليس خبرًا من مصدر وهو يأتي على ثلاثة أنواع[50]:

1. توكيد عامله.
2. أو بيان نوعه.
3. أو عدد مرات وقوع الفعل.

وهناك خلاف دار بين البصريين والكوفيين في أصالة المصدر (المفعول المطلق)، فالبصريون يرون أن المصدر أصل والفعل فرع عليه، وأما الكوفيون فيرون أن الفعل هو الأصل والمصدر فرع عليه أو مشتق منه، وهناك رأي ثالث يرى أن كلاً من المصدر والفعل أصل قائم بنفسه، وليس أحدهما مشتق من الآخر، والمصدر إن لم يفد زيادة على معنى عامله، فهو لمجرد التوكيد، وهو الذي يسمى المبهم، وإن أفاد فهو المصدر المختص[51].

ومن المسائل التي ذكرها باحثونا في هذا المجال هو ما ذكره الباحث (نوفل إسماعيل صالح الدليمي) من أنَّ أبا حيان قد رد على أبي البقاء الذي جعل (منًّا، فداءً) الواردين في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [محمد:4]، مفعولين لفعل محذوف، قال أبو البقاء: ((ويجوز أن يكونا مفعولين؛ أي أولوهم مَنًّا، أو اقبلوا فِدَاءً))[52].

وقد بين الباحث (نوفل الدليمي) أنَّ أبا حيان رفض توجيه العكبري في هذه الآية المباركة رادًا عليه بقوله: ((وقال أبو البقاء: ويجوز أن يكونا مفعولين، أي أَدُّوهُمْ مَنًّا وَاقبَلُوا،، وليس إعراب نحوي))[53].

فبعد أن رد أبو حيان على أبي البقاء في توجيهه هذا، ذكر الإعراب الذي يراه مناسبًا في (منًّا، فداءً)، قال: ((وانتصب مَنًّا وَفِدَاءً بإضمار فعل يقدر من لفظهما، أي فإما تَمُنُّونَ مَنًّا، وإما تَفدُونَ فِدَاءً، وهو فعل يجب إضماره، لأن المصدر جاء تفصيل عاقبة، فعامله مما يجب إضماره))[54].

يظهر من ذلك أنه لا خلاف بين أبي حيان وأبي البقاء في إضمار فعل في قوله (منًّا، فداءً)، ولكن الخلاف هو أنَّ أبا حيان جعل المضمر من لفظ المصدر نفسه، لذا عد إعرابهما مفعولًا مطلقًا، وإما أبو البقاء فلم يعد المضمر من لفظ المصدر نفسه، لذا عدَّ إعرابهما مفعولًا به لفعل محذوف.

وتابع الباحث حديثه وبين أنَّ أبا حيان قد تابع من سبقه من الأولين في هذا التوجيه الذي ذهب إليه ومنهم الفراء الذي قال في توجيه الإعراب في هذه الآية المباركة: ((وقوله: (وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [محمد:4] منصوب أيضًا لفعل مضمر، فإمّا أن تمنُّوا، وَإما أن تفدوا))[55].

وقد ذهب إلى هذا المذهب عدد من النحاة، والمفسرين[56]، وأما أبو البقاء قد تبع ابن الطراوة في إجازته هذا التوجيه، فقد نقل أبو حيان ذلك قائلًا: ((ونقول المصدر إما أن يكون من لفظ الفعل، أو من غير لفظه: إن كان من لفظه جاريًا عليه انتصب بالفعل مبهمًا كان أو مختصًا نحو: قعد قعودًا، وزعم ابن الطراوة أنه مفعول به، والتقدير: قعد فعل قعودًا فهو منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، وقال تلميذه أبو زيد السهيلي: هو منصوب بقعد أخرى لا يجوز إظهارها، وهذان مذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور من غير حاجة لذلك))[57].

والمعنى: التخيير بعد الأسر بين أن يمنوا عليهم فيطلقوهم، وبين أن يفادوهم[58]، أي: فإذا أسرتموهم بعد الاثخان في الحرب بالقتل، فإما أن تمنوا عليهم منًّا، فتحرروهم بغير عوض ولا فدية، وإما أن تفادوهم، فتأخذوا منهم عوضًا وتطلقوهم[59].

ومعنى المنّ أن تترك الأسير بغير فداء، والفداء: أن يفدي المأسور نفسه[60]، و((وتقديم المن على الفداء إشارة إلى ترجيح حرمة النفس على طلب المال، والفداء يجوز أن يكون مالا وأن يكون غيره من الأسرى أو يشرط عليهم أو عليه وحده))[61].

ولنعود إلى شاهدنا، ونقول إن ابن الطراوة في قوله غرابة إذ كيف يجعل (منًّا وفداءً) المشتق من لفظ فعله منصوبًا على أنه مفعول به، وقد تنبه إلى ذلك الباحث (نوفل الدليمي) الذي بيّن أن ابن الطراوة جعل المنصوب هنا مفعولًا به وليس مفعولًا مطلقًا مع أنه مشتق من لفظ الفعل، وهذا خلاف ما اتفق عليه النحاة متقدمين ومتأخرين، وأضاف الباحث المذكور أن حذف العامل هنا أي الفعل في (منًّا وفداءً) واجب، فهما منصوبان بفعل محذوف يقدر من لفظهما، فضلًا عن ذلك فإن المصدر جاء للتفضيل، فيحذف عامله؛ لأن البدل لا يجوز أن يجمع مع المبدل منه[62].

وما ذهب إليه الباحث من حذف الفعل يكون واجبًا هنا صائبًا صحيحًا، وهذا ما أكده سيبويه، إذ قال: ((هذا باب ما يَنتصب على إضمار الفِعل المتروكِ إظهارُه من المَصادر في غير الدُّعاء، من ذلك قولك: حَمْداً وشُكراً لا كُفراً وعَجَبا، وأَفْعَلُ ذلك وكَرامةً ... وكأَنَّك قلت: أَعجَبُ عَجَبا، وأُكرِمُك كرامةً، وأَسُرُّك مَسَرّة))[63]، يفهم من ذلك أن حذف الفعل هنا يكون واجبًا.

وذكر الباحث أن ابن الناظم أجاز حذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل، كما جاز ذلك مع عامل المفعول به ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكدًا أو مبينًا[64].

ثم إن الباحث (نوفل الدليمي) بعد أن ذكر الأوجه الإعرابية في قوله: (منًّا وفداءً) قال بعد ذلك: ((لذلك يمكن القول أنَّ توجيه أبي البقاء في إعرابه (منًّا) و(فداءً) لا حرج فيه ما دام ذلك منسجمًا مع قواعد النحو في حذف العامل وجواز تقديره بعامل لا يخرج المعمول عن حكمه))[65].

ونحن نتابع ما ذهب إليه الباحث (نوفل الدليمي) ونقول: إنه ما دام العامل محذوفًا فليس هناك دليل يدل على أنَّ المنصوب هو من لفظ الفعل المحذوف أو من غير لفظه، وإذا كان كذلك، فيجوز للنحوي أن يقدره من لفظ المصدر نفسه، أو يقدره من غيره، لذا يجوز إعراب (منًّا وفداءً) بالنصب على أنه مفعول مطلق، ويجوز إعرابه مفعولًا به لفعل محذوف، إذن لا بأس بتقدير فعل مغاير ما دام ذلك لا يخرج به عن حكمه الإعرابي وهو النصب.

المطلب الثالث: ردوده في المجرورات.

تجدر الإشارة إلى أنَّ ردود أبي حيان في المجرورات بحسب ما أوردها باحثونا لم ترقَ إلى مستوى الردود في المرفوعات، والمنصوبات، إذ هي قليلة إذا ما قورنت بسابقتيها، لذا شملت هذه الردود: الجر على الجوار.

1. **الجر على الجوار**:

يقول السيرافي في ذلك: ((هذا الذي تجره العرب على الجوار، إنما تجعله على بعض الأوصاف، وهو أن يكون النعت الذي يجره يوافق الاسم الذي يجاوره في: عدته وفي تذكيره وتأنيثه. فإن اختلفت العدة، أو كان أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا، استعملوا الكلام على أصله، ولم يجروه على المجاورة))[66].

ومن المسائل التي أوردها باحثونا في المجال هو ما ذكره الباحث (ثامر الدليمي)، الذي بين أن الزمخشري وجه قراءة أبي عمرو[67]، لقوله تعالى: (يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ) [طه:80]، بجر قوله (الأيمن) على الجوار من (الطور) نحو قولهم: (هذا جحر ضبٍ خربٍ)[68].

وبين الباحث أنَّ أبا حيان ردَّ على الزمخشري قوله هذا، بأنَّ ما ذهب إليه الزمخشري هو من الشذوذ والقلة، قال أبو حيان: ((قال الزمخشري بالجر على الجوار نحو: جحرُ ضبٍ خربٍ انتهى. وهذا من الشذوذ والقلة بحيث ينبغي أن لا تخرج القراءة عليه، والصحيح أنه نعت للطور لما فيه من اليمن وأما لكونه على يمين من يستقبل الجبل))[69].

ونرى أن الذي ذهب إليه أبو حيان بوصف ما ذكره الزمخشري بالشذوذ والقلة فيه نظر؛ لأنَّ مثل هذه المواضع من الجر جائزة عند سيبويه؛ لأنه سُمع من فصحاء العرب، فالمثال الذي ذكره أبو حيان وهو (جحر ضب خرب) إذ إنَّ الخرب نعت للجحر، والقياس يقتضي أن يكون مرفوعًا، لكن بعض العرب يجره حملًا على الجوار، وهو ليس نعتًا للضب، بل هو نعت لما أُضيف إليه الضب فجره؛ لأنه نكرة كالضب؛ ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب؛ ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد[70].

وقد حملهم على ذلك هو ((قرب العامل على أَن قال بعضهم هذا جُحر ضَب خرب))[71].

وأوضح الباحث (ثامر الدليمي) أنَّ الذي دعا أبو حيان إلى هذا الرد هو إنكار جمهور النحاة لهذا الجر، إذ ذهبوا إلى أنّه قد جرَّ الاسم من غير سبب ظاهر بجره إلا أنه قد جاور لاسم مجرور قبله مباشرة[72].

ثم تابع الباحث حديثه فذكر أنَّ السيرافي وابن جني تأولا هذا الجر، فالسيرافي جعل أصل الكلام: ((خرب الجحر منه بتنوين (خرب)، ورفع (الجحر)، ثم حذف الضمير للعلم به وحول الإسناد إلى ضمير الضب وخفض الجحر كما تقول: (مررت برجل حسن الوجه) بالإضافة، والأصل حسن الوجه منه ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر))[73].

أما ابن جني فيرى أنَّ الأصل: (خَربٍ جُحرُهُ)، ثم أُقيم المضاف إليه مقام المضاف فارتفع واستتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفًا على الـ(ضب)[74]، وما ذهب إليه أبو حيان بكون (الأيمن) نعتًا لـ(الطور) فيه نظر: ((على تقدير أن يكون الطور هو الجبل ولو قال: وإما لكونه عن يمين من انطلق من مصر إلى الشام لكان صحيحا))[75]، هذا ما ذكره الباحث (ثامر الدليمي) ونراه صحيحًا؛ لأنَّه((كان ذلك الجانب عن يمين موسى، فإن الشجرة كانت في ذلك الجانب والنداء وقع منها، وليس المراد يمين الجبل نفسه. فإن الجبال لا يمين لها ولا شمال))[76].

ويؤيد ما ذهبنا إليه هو أنَّ قراءة الجمهور كانت بالنصب، أي نصب (الأيمن) وهو صفة لـ(جانب) وليس للطور، وهذا ما كان يقتضيه توافق القراءتين[77].

الخاتمة

1. أظهر البحث _ من خلال ما كتبه الباحثون العراقيون_بعض السمات المنهجية التي اتسم بها منهج أبي حيان من خلال الأصول والضوابط التي أقام عليها ردَّه للوجه النحوي، أو تضعيفه، أو ترجيحه.
2. أظهرت اختيارات أبي حيان سعة تفكيره، وتحرره وذلك بنبذه ما لم يوافق ذوقه العربي من الشواهد والتعليلات التي لم ترد، وبتقريره مسائل ثبتت عنده وصحَّ السماع بها، وإن كانت مخالفته لآراء النحاة.
3. أبرز البحث قدرة وبراعة أبي حيان في الصناعة النحوية، وتحرره، إذ لم يترك وجهًا من وجوه الظاهرة المدروسة إلا ناقشه أيضًا.
4. كان أبو حيان يعتمد على السماع كثيرًا في ردوده، وربما استنكر على العلماء قياسه على المسموع القليل، فقد كان يشترط الكثرة لصحة القياس.

المراجع

---

[1] ينظر: الإنصاف: مسألة (5): 38/1-43.

[2] ينظر: المحرر الوجيز: 66/2، وأثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط (أطروحة): 222.

[3] البحر المحيط: 674/3، وينظر: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط : 222.

[4] ينظر: المحرر الوجيز: 66/2.

[5] البحر المحيط: 674/3.

[6] ينظر: شرح المفصل: 109/4، واستدراكات أبي حيان الأندلسي اللغوية والنحوية في تفسيره البحر المحيط على ابن عطية (رسالة): 95.

[7] ينظر: مغني اللبيب: 271/1، واستدراكات أبي حيان الأندلسي اللغوية والنحوية في تفسيره البحر المحيط على ابن عطية: 95.

[8] ينظر: المصدران أنفسهما.

[9] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 220/1، واستدراكات أبي حيان الأندلسي اللغوية والنحوية في تفسيره البحر المحيط على ابن عطية: 96.

[10] ينظر: علل النحو: 226، واستدراكات أبي حيان اللغوية والنحوية في تفسيره البحر المحيط على ابن عطية: 96.

[11] حاشية الصبان: 314/1، وينظر: استدراكات أبي حيان اللغوية والنحوية في تفسيره البحر المحيط على ابن عطية: 96.

[12] استدراكات أبي حيان الأندلسي اللغوية والنحوية في تفسيره البحر المحيط على ابن عطية: 96.

[13] ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 188/2.

[14] ينظر: المقتضب: 76/3، وشرح ابن عقيل: 250/1.

[15] ينظر: همع الهوامع: 364/1.

[16] الأصول في النحو: 58/1.

[17] الكشاف: 329/1، وينظر: ردود أبي حيان في البحر المحيط على الزمخشري في الكشاف: 50.

[18] البحر المحيط: 746/2، وينظر: ردود أبي حيان في البحر المحيط على الزمخشري في الكشاف: 50.

[19] ردود أبي حيان في البحر المحيط على الزمخشري في الكشاف: 51.

[20] مغني اللبيب: 756.

[21] الدر المصون: 684/2.

[22] ينظر: ردود أبي حيان في البحر المحيط على الزمخشري في الكشاف: 51.

[23] المحرر الوجيز: 388/1، وينظر: ردود أبي حيان النحوية في البحر المحيط على ابن عطية: 24.

[24] البحر المحيط: 746/2، وينظر: ردود أبي حيان النحوية في البحر المحيط على ابن عطية: 24.

[25] مشكل إعراب القرآن: 146/1، وينظر: ردود أبي حيان النحوية في البحر المحيط على ابن عطية: 24.

[26] ينظر: مشكل إعراب القرآن: 146/1.

[27] ينظر: البحر المحيط: 746/2.

[28] ينظر: المصدر نفسه.

[29] التعريفات: 224.

[30] ينظر: همع الهوامع: 2 /5.

[31] ينظر: علل النحو: 270.

[32] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 621/2.

[33] معاني القرآن وإعرابه: 324/2، وينظر: اعتراضات أبي حيان النحوية في كتابه البحر المحيط على الزجاج (رسالة): 24.

[34] ينظر: البحر المحيط: 21/5، واعتراضات أبي حيان النحوية في كتابه البحر المحيط على الزجاج: 24.

[35] المصدران أنفسهما.

[36] معاني القرآن للفراء: 375/1، وينظر: اعتراضات أبي حيان النحوية في كتابه البحر المحيط على الزجاج: 24.

[37] ينظر: معاني القرآن للأخفش: 321/1، واعتراضات أبي حيان النحوية في كتابه البحر المحيط على الزجاج: 24.

[38] هذا البيت لساعدة بن جؤية الهذلي، ديوان الهذليين: 190/1، وينظر: الكامل في اللغة والأدب: 289/1.

[39] ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 299، واعتراضات أبي حيان النحوية في كتابه البحر المحيط على الزجاج: 24-25.

[40] ينظر: مشكل إعراب القرآن: 321/1، واعتراضات أبي حيان النحوية في كتابه البحر المحيط على الزجاج: 25.

[41] معالم التنزيل: 298/2، وينظر: اعتراضات أبي حيان النحوية في كتابه البحر المحيط على الزجاج: 25.

[42] شرح تسهيل الفوائد: 149/2، وينظر: اعتراضات أبي حيان النحوية في كتابه البحر المحيط على الزجاج: 25.

[43] الدر المصون: 267/5، وينظر: اعتراضات أبي حيان النحوية في كتابه البحر المحيط على الزجاج: 25.

[44] ينظر: المصدران أنفسهما.

[45] اعتراضات أبي حيان النحوية في كتابه البحر المحيط على الزجاج: 26.

[46] ينظر: جامع البيان: 326/22.

[47] ينظر: التذييل والتكميل: 41/8.

[48] ينظر: المنصوب على نزع الخافض في القرآن الكريم: 307.

[49] اللمع في العربية: 48.

[50] ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 190.

[51] ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1353/3.

[52] التبيان في إعراب القرآن: ١١٦٠/2، وينظر: الخلاف النحوي بين أبي حيان وأبي البقاء في البحر المحيط (رسالة): 82.

[53] البحر المحيط: 461/9، وينظر: الخلاف النحوي بين أبي حيان وأبي البقاء في البحر المحيط: 82.

[54] المصدران أنفسهما.

[55] معاني القرآن للفراء: 57/3، وينظر: الخلاف النحوي بين أبي حيان وأبي البقاء في البحر المحيط: 82.

[56] ينظر: الكتاب: 336/1، وشرح كتاب سيبويه: 226/2، والكشاف: 316/4، ومفاتيح الغيب: 39/28، والخلاف النحوي بين أبي حيان وأبي البقاء في البحر المحيط: 82.

[57] ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1354/3، وينظر: الخلاف النحوي بين أبي حيان وأبي البقاء في البحر المحيط: 83.

[58] ينظر: الكشاف: 316/4.

[59] ينظر: الهداية: 6881/11.

[60] ينظر: معاني القرآن للفراء: 57/3.

[61] مفاتيح الغيب: 39/28.

[62] ينظر: الخلاف النحوي بين أبي حيان وأبي البقاء في البحر المحيط: 83.

[63] الكتاب: 318/1-319.

[64] ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 193، والخلاف النحوي بين أبي حيان وأبي البقاء في البحر المحيط: 83.

[65] الخلاف النحوي بين أبي حيان وأبي البقاء في البحر المحيط: 84.

[66] ينظر: شرح أبيات سيبويه: 341/1.

[67] ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: 91.

[68] ينظر: الكشاف: 79/3، وينظر: ردود أبي حيان في البحر المحيط على الزمخشري في الكشاف: 88.

[69] البحر المحيط: 364/7، وينظر: ردود أبي حيان في البحر المحيط على الزمخشري في الكشاف: 88.

[70] ينظر: الكتاب: 436/1.

[71] المقتضب: 73/4.

[72] ينظر: مغني اللبيب: 896، وشرح شذور الذهب لابن هشام: 427، وردود أبي حيان على الزمخشري في الكشاف: 89.

[73] مغني اللبيب: 896، وينظر: شرح كتاب سيبويه: 328/2، وردود أبي حيان في البحر المحيط على الزمخشري في الكشاف: 89.

[74] ينظر: الخصائص: 192/1-193، وردود أبي حيان في البحر المحيط على الزمخشري في الكشاف: 89.

[75] روح المعاني: 549/8، وينظر: ردود أبي حيان في البحر المحيط على الزمخشري في الكشاف: 89.

[76] فتح القدير: 399/3.

[77] ينظر: روح المعاني: 549/8.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط1، 1418هـ–1998م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت982هـ)، دار إحياء التراث العربي– بيروت– لبنان،(د.ت).
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان،(د.ت).
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1421هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ–2003م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت– لبنان، 1420هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله الحسين العكبري(ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق– سوريا، ودار كنوز إشبيليا بالرياض، ط1، 1418هـ–1997م، 1445هـ–2024م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ– 2008م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط1، 1420هـ– 2000م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1417هـ –1997م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (د.ت).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق– سوريا، (د.ت).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1415هـ.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق:محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ – 2000م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400هـ–1980م.

- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت385هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة– مصر، 1394هـ–1974م.
- شرح الرضي على الكافية، من عمل وتصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.
- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت643هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1422هـ– 2001م.
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ – 1990م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا،(د.ت).
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2008م.
- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد– الرياض، السعودية، ط1، 1420هـ–1999م.
- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق/ بيروت، ط1، 1414هـ.
- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة– مصر، ط3، 1417هـ–1997م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط3، 1408هـ – 1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ط3، 1407هـ.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، (د.ت).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1422هـ.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت 370 هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة– مصر، (د.ط)، (د.ت).
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط2، 1405هـ.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت510هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، ط4، 1417هـ – 1997م.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط1، 1408هـ– 1988م.

- معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط1، 1411هـ- 1990م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1، (د.ت)
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط6، 1985م.
- مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت606هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت- لبنان، ط3، 1420هـ.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العينى (ت855هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- مصر، ط1، 1431هـ-2010م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان،(د.ت).
- المنصوب على نزع الخافض في القرآن الكريم، إبراهيم بن سلمان البعيمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1422هـ-2002م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت437هـ)، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي- جامعة الشارقة، بإشراف أ.د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط1، 1429هـ - 2008م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، (د.ت).

الرسائل والأطاريح

- أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أحمد خضير عباس علي، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد حسين علي الصغير، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الآداب، 1431هـ-2010م.
- استدراكات أبي حيان الأندلسي اللغوية والنحوية في تفسيره البحر المحيط على ابن عطية، نور علي عزيز عبد الخفاجي، بإشراف الدكتور محمد عبد كاظم، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، 1435هـ-2014م.
- اعتراضات أبي حيان النحوية في كتابه البحر المحيط على الزجاج، أحمد محسن أحمد، بإشراف الأستاذ الدكتور جمعة حسين محمد، رسالة ماجستير، جامعة كركوك، كلية التربية 1444هـ-2022م.
- الخلاف النحوي بين أبي حيان وأبي البقاء في البحر المحيط، نوفل إسماعيل صالح الدليمي، بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور مكي نومان مظلوم الدليمي، رسالة ماجستير، جامعة ديالى- كلية التربية للعلوم الإنسانية، 1426هـ-2005م.
- ردود أبي حيان النحوية في البحر المحيط على ابن عطية، عادل صالح علاوي الجبوري، بإشراف الدكتورة سهيلة طه محمد البياتي، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية التربية، 1421هـ-2000م.

❖ ردود أبي حيان في البحر المحيط على الزمخشري في الكشاف دراسة نحوية، ثامر إبراهيم ظاهر عبد الله الدليمي، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد جاسم معروف الهيتي، رسالة ماجستير، جامعة الأنبار، كلية التربية، 1421هـ-2000م.

References (APA Style)

- Al-‘Anbari, A. (2003). *Al-Insaf fi masā'il al-khilāf bayn al-nahwiyyīn al-Baṣriyīn wal-Kūfīyīn* [The fairness in the issues of disagreement between Basran and Kufan grammarians]. Al-Maktabah al-‘Asriyah.
- Al-‘Aqbari, A. (n.d.). *Al-Tabyān fi I‘rāb al-Qur’ān* [Clarification in the parsing of the Qur’an] (A. M. al-Bijāwī, Trans.). ‘Īsā al-Bābī al-Ḥalabī & Co.
- Al-‘Asimī, S. (2008). *Tawdhīḥ al-maqāṣid wal-masālik bi-sharḥ Alfīyat Ibn Mālik* [Clarification of the intentions and paths with an explanation of Ibn Mālik’s thousand lines]. Dār al-Fikr al-‘Arabī.
- Al-‘Ulūm, M. B. (2000). *Jāmi‘ al-Bayān fī Ta’wīl al-Qur’ān* [The collection of statements on the interpretation of the Qur’an]. (A. M. Shākir, Ed.). Dār al-Risālah.
- Al-Durr al-Maḥsūn fī ‘Ulūm al-Kitāb al-Maknūn (n.d.). *Al-Durr al-Maḥsūn fī ‘Ulūm al-Kitāb al-Maknūn* [The precious pearl in the knowledge of the hidden book] (A. M. al-Kharrāt, Ed.). Dār al-Qalam.
- Al-Jurjānī, A. B. (1983). *Al-Tadhīlāt* [Definitions]. (J. H. al-Tuḥfah, Ed.). Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- Al-Nahhas, A. B. (2000). *I‘rāb al-Qur’ān* [Parsing of the Qur’an]. (A. M. Khalīl Ibrāhīm, Ed.). Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- Al-Radd al-Muṭā’ alayhā fī Sharḥ al-Muqaddimah al-Kāmilīyah (1997). *Al-Tadhīlāt fi Sharḥ al-Kāmilīyah* [Clarifications in the explanation of the complete introduction] (H. Handāwī, Ed.). Dār al-Qalam.
- Al-Rūḥ al-Ma‘ānī fī Tafsīr al-Qur’ān al-‘Aẓīm wa al-Sab‘ al-Mathānī (1995). *Al-Rūḥ al-Ma‘ānī* [The spirit of meanings in the interpretation of the great Qur’an and the seven oft-repeated verses]. A. ‘Abd al-Bārī ‘Aṭīyah, Ed. Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- Al-Ṭabarī, M. B. (2000). *Jāmi‘ al-Bayān fī Ta’wīl al-Qur’ān* [The collection of statements on the interpretation of the Qur’an] (A. M. Shākir, Ed.). Dār al-Risālah.
- Al-Sābānī, M. A. (1997). *Hashiyat al-Ṣabbān ‘ala Sharḥ al-Ashmūnī li-Alfīyat Ibn Mālik* [The gloss of al-Ṣabbān on the explanation of al-Ashmūnī on Ibn Mālik’s thousand lines]. Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- Al-Sarrāj, A. B. M. (n.d.). *Al-Usūl fī al-Nahw* [The foundations in syntax]. (A. Ḥ. al-Fatlī, Ed.). Maktabat al-Khānjī.
- Al-Sharīf al-Jurjānī, A. B. M. (1983). *Al-Tadhīlāt* [Definitions]. (M. al-Nāḥī, Ed.). Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- Ibn ‘Āqil, A. B. (1980). *Sharḥ Ibn ‘Aqīl ‘alā Alfīyat Ibn Mālik* [The explanation of Ibn ‘Aqīl on Ibn Mālik’s thousand lines] (M. M. ‘Abd al-Ḥamīd, Ed.). Dār al-Turāth.
- Ibn Sīnā, A. (2000). *Sharḥ al-Raḍī ‘alā al-Kāfīyah* [The explanation of al-Raḍī on the “Kāfīyah”]. (Y. Ḥ. ‘Umar, Ed.). Qārīyūn.
- Ibn Mālik, B. (2000). *Sharḥ al-Bayān al-Jamīl fī al-Qawā‘id al-‘Arabīyah* [Explanation of the beautiful statement in Arabic syntax]. Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- Ibn al-Sarrāj, A. B. M. (1997). *Al-Tadhīlāt al-Jamīlīyah* [The beautiful clarifications]. Dār al-Qalam.
- Al-Shīnī, A. (1997). *Al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr* [The surrounding sea in exegesis]. Dār al-Fikr.
- Muhammad, M. M. (1998). *Irsāf al-Ḍarb min Lisān al-‘Arab* [Extracting the blow from the tongue of the Arabs]. (R. O. Muhammad, Ed.). Maktabat al-Khānjī.
- Qur’an. (n.d.). *Al-Qur’ān al-Karīm* [The Noble Qur’an].

- **Sharḥ al-Nāẓimīyyah li Alfīyat Ibn Mālik. (2008). *Sharḥ al-Nāẓimīyyah* [The explanation of the commentator on Ibn Mālik's thousand lines]. Maktabat al-Khānjī.**
- **Al-Baghawi, M. S. (T. 510 AH). *Ma'alim al-tanzeel fi tafseer al-Qur'an* [The landmarks of revelation in the interpretation of the Qur'an]. M. A. al-Nimr, O. J. Dumeiri, & S. M. al-Harsh (Eds.), Dar Taiba, 4th ed. (1417 AH / 1997 CE).**
- **Al-Bukhari, A. M. (T. 311 AH). *Ma'ani al-Qur'an wa I'raabuhu* [The meanings of the Qur'an and its grammar]. A. J. A. Shalabi (Ed.), Alam al-Kutub, 1st ed. (1408 AH / 1988 CE).**
- **Al-'Asfahani, A. M. (T. 538 AH). *Al-Kashaf 'an Haqa'iq Ghawamid al-Tanzeel* [The uncovering of the mysteries of the revelation]. Dar al-Kitab al-'Arabi, 3rd ed. (1407 AH).**
- **Al-Durr al-Manthur, J. al-Suyuti, J. D. (T. 911 AH). *Hama' al-Hawami' fi Sharh Jami' al-Jawami'* [A concise commentary on the collection of all collections]. A. H. Hindawi (Ed.), Al-Maktabah al-Tawfiqiya, (no date).**
- **Al-Hariri, M. B. (T. 381 AH). *Al-I'lal al-Nahwi* [The causes of grammatical irregularities]. M. J. M. al-Darwish (Ed.), Maktabah al-Rushd, 1st ed. (1420 AH / 1999 CE).**
- **Al-'Izz ibn Abd al-Salam, A. S. (T. 538 AH). *Al-Muharrar al-Wajiz fi Tafseer al-Kitab al-'Aziz* [The concise commentary on the interpretation of the mighty book]. A. S. M. Abd al-Shafi Muhammad (Ed.), Dar al-Kutub al-'Ilmiya, 1st ed. (1422 AH).**
- **Al-Jurjani, A. F. (T. 392 AH). *Al-Luma' fi al-'Arabiya* [The flash in Arabic]. F. F. (Ed.), Dar al-Kutub al-Thaqafiya, (no date).**
- **Al-Khwarizmi, S. A. (T. 368 AH). *Sharh Kitab Sibawayh* [A commentary on Sibawayh's book]. A. H. Midhali & A. S. Ali (Eds.), Dar al-Kutub al-'Ilmiya, 1st ed. (2008 CE).**
- **Al-Khayyat, A. H. (T. 207 AH). *Ma'ani al-Qur'an* [The meanings of the Qur'an]. A. Y. al-Najati, M. A. al-Najjar, & A. F. al-Shalabi (Eds.), Dar al-Misriya li-al-Ta'lif wa-al-Tarjama, 1st ed. (no date).**
- **Al-Khumsani, A. Y. (T. 761 AH). *Sharh Shadhur al-Dhahab fi Ma'rifat Kalam al-'Arab* [A commentary on the gold beads in the knowledge of Arab speech]. A. G. al-Daqr (Ed.), Al-Sharikah al-Muttahida li-al-Tawzi', Syria, (no date).**
- **Al-Maliki, A. F. (T. 437 AH). *Mushkil I'raab al-Qur'an* [The problems of the grammatical parsing of the Qur'an]. H. S. al-Dhamin (Ed.), Maktabah al-Risala, 2nd ed. (1405 AH).**
- **Al-Mubarrad, M. B. (T. 285 AH). *Al-Kamil fi al-Lughah wa al-Adab* [The complete work on language and literature]. M. A. F. Ibrahim (Ed.), Dar al-Fikr al-'Arabi, 3rd ed. (1417 AH / 1997 CE).**
- **Al-Qurtubi, A. M. (T. 437 AH). *Al-Hidayah ila Bulugh al-Nihayah fi Ilm Ma'ani al-Qur'an wa Tafseerih* [The guidance to reach the ultimate knowledge in the science of the meanings of the Qur'an]. M. B. al-Talib (Ed.), University of Sharjah, 1st ed. (1429 AH / 2008 CE).**
- **Al-Razi, F. D. (T. 606 AH). *Mafatih al-Ghayb* [Keys to the unseen]. Dar Ihya al-Turath al-'Arabi, 3rd ed. (1420 AH).**
- **Al-Zamakhshari, A. Q. (T. 538 AH). *Al-Kashaf 'an Haqa'iq Ghawamid al-Tanzeel* [The uncovering of the mysteries of the revelation]. Dar al-Kitab al-'Arabi, 3rd ed. (1407 AH).**
- **Ibn al-'Assal, M. H. (T. 910 AH). *Fath al-Qadir* [The opening of the mighty]. Dar Ibn Kathir, Dar al-Kalim al-Tayyib, Damascus / Beirut, 1st ed. (1414 AH).**
- **Ibn al-Jawzi, M. A. (T. 361 AH). *Al-Muqtabas* [The epitome]. M. A. F. al-Darwish (Ed.), Maktabah al-Rushd, 1st ed. (1420 AH).**
- **Ibn Jinni, A. F. (T. 392 AH). *Al-Lama' fi al-'Arabiya* [The flash in Arabic]. F. F. (Ed.), Dar al-Kutub al-Thaqafiya, (no date).**
- **Ibn Kathir, I. A. (T. 1373 AH). *Al-Tafseer al-Qur'ani al-Kabir* [The grand Qur'anic interpretation]. Dar al-Turath al-'Arabi, 4th ed. (1422 AH / 2002 CE).**
- **Ibn Malik, M. A. (T. 672 AH). *Sharh Tashil al-Fawa'id* [A commentary on the clarification of benefits]. A. R. al-Sayyid & M. B. al-Makhtoun (Eds.), Hegra for Printing and Publishing, 1st ed. (1410 AH / 1990 CE).**

- **Ibn al-Sari, M. A. (T. 761 AH). *Mughni al-Labeeb ‘an Kutub al-A‘raab* [The sufficient guide to the books of grammar]. M. M. al-Mubarak & M. A. H. Allah (Eds.), Dar al-Fikr, 6th ed. (1985 CE).**
- **Ibn Qutayba, A. D. (T. 271 AH). *Sharh al-Lughat al-‘Arab* [A commentary on the Arabic language]. M. M. al-Tustari (Ed.), Dar al-Hilal, 1st ed. (1425 AH).**
- **Ibn al-Sarakhs, M. A. (T. 321 AH). *Al-Mabsoot* [The expanded work]. M. A. al-Khalil (Ed.), Dar al-Jamal, 3rd ed. (1420 AH).**

Theses and Dissertations

- **Al-Dulaimi, N. I. S. (2005). *The grammatical disagreement between Abu Hayyan and Abu al-Baqa' in Al-Bahr al-Muhit* (Master's thesis, University of Diyala, College of Education for Human Sciences).**
- **Al-Jubouri, A. S. A. (2000). *Abu Hayyan’s grammatical responses in Al-Bahr al-Muhit to Ibn Atiyyah* (Master's thesis, Tikrit University, College of Education).**
- **Al-Khudhairi, A. K. A. (2010). *The impact of circumstantial evidence on directing meaning in the interpretation of Al-Bahr al-Muhit* (Doctoral dissertation, University of Kufa, College of Arts).**
- **Al-Muhsin, A. A. (2022). *Abu Hayyan’s grammatical objections in his book Al-Bahr al-Muhit to Al-Zajjaj* (Master's thesis, University of Kirkuk, College of Education).**
- **Al-Zahiri, T. I. Z. A. (2000). *Abu Hayyan’s grammatical responses in Al-Bahr al-Muhit to Al-Zamakhshari in Al-Kashaf: A grammatical study* (Master's thesis, University of Anbar, College of Education).**
- **Abdulkhafaji, N. A. A. (2014). *Abu Hayyan Al-Andalusi's linguistic and grammatical corrections in his interpretation of Al-Bahr al-Muhit on Ibn Atiyyah* (Master's thesis, University of Basra, College of Arts).**